التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (1/ 250)

كيفية البحث عن أحوال الرواة

مَن أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل عن حال رجل وقع في سند، فعليه أن يراعي أموراً:

الأول: إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم فليتثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هي لذاك الرجل، فإن الأسماء كثيراً ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها ...

الثاني: ليستوثق من صحة النسخة وليراجع غيرها إن تيسر له، ليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب...

الثالث: إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر أثابتة هي عن ذاك الإمام أم لا؟

الرابع: ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة فإن الأسماء تتشابه، وقد يقول المحدث كلمة في راو فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك، وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه، ويخطئ بعض مَن بعده فيحملها على آخر.

-ففي الرواة(مثلا) **المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ابن حزام الحزامي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدي.** حكى عباس الدوري عن يحيى بن معين توثيق الأول وتضعيف الثالث. فحكى ابن أبي حاتم عن الدوري عن ابن معين **توثيق الثاني، ووهمه المزي، ووثق أبو داود الثالث وضعف الأول**(أي عكس ما نَسب الدوري لابن معين) **فذُكرت له حكاية الدوري عن ابن معين فقال: غلط عباس.**

إضافة من كتاب: اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم..لسعدي الهاشمي:

"قد يقع الوهم في أسماء متشابهة فينقل الرواة عن ابن معين التوثيق وهو في الحقيقة قال فيهم التضعيف، أو ينفي قوله؛ فمثلاً:

الراوي الأول: المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عيّاش ابن أبي ربيعة المخزومي، أبو هاشم أو هشام المدني

الراوي الثاني: المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، أبو هاشم أو هشام المدني أخو أبي بكر.

الراوي الثالث: المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي المدني.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة الأول: "قال عباس الدوري عن ابن معين: ثقة. **وقال الآجري: قلت لأبي داود: إن عباساً حكى عن ابن معين أنه ضعف مغيرة بن عبد الرحمن الحزامي ووثق المخزومي. فقال: غلط عباس. قال أبو داود: المخزومي ضعيف**"

وروى الدوري عن ابن معين أنه قال في الراوي الأول: "ثقة" . وقال الآجري عن أبي داود: "ضعيف. قال: فقلت له: إن عباساً حكى عن يحيى أنه ضَعَّفَ الحزامي ووثق المخزومي. فقال: غلط عباس"

وروى ابن أبي حاتم قال: "قرئ على العباس بن محمد عن ابن معين أنه قال: مغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ثقة"

وقال ابن محرز: "سألت يحيى عن المغيرة بن عبد الرحمن المدني المخزومي فقال: ليس به بأس، ليس بصاحب أبي الزناد " .

وعقَّبَ المزيّ في ترجمة الثاني بعد ذكره لرواية ابن أبي حاتم بقوله: "**هكذا ذكره ابن أبي حاتم في هذه الترجمة وتبعه على ذلك أبو القاسم (ابن عساكر) ، ووهما في ذلك، إنما الذي وثقهُ عبّاس الدوري عن يحيى بن معين: المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي**. وقد ذكرنا ذلك في ترجمته، وذكرنا إنكار أبي داود على عباس الدوري ذلك، وأنه نسبه إلى الغلط ويؤيد ذلك قول معاوية بن صالح: لم يعرفه يحيى بن معين. والله أعلم"

– تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (1/ 71)

قال سمعت يحيى وقيل له المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث **الحزامي قال ضعيف الحديث**

تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (1/ 81)

وسألت يحيى عن المغيرة بن عبد الرحمن المدني **المخزومي فقال ليس به بأس**

–وفي الرواة محمد بن ثابت البناني ومحمد بن ثابت العبدي وغيرهما، **فحكى ابن أبي حاتم عن ابن أبي خيثمة عن ابن معين** أنه قال في الأول "ليس بقوي " وذكر ابن حجر **أن الذي في (تاريخ ابن أبي خيثمة) حكاية تلك المقالة في الثاني**، وحكى عثمان الدرامي عن ابن معين في الثاني أنه ليس به بأس، وحكى معاوية بن صالح عن ابن معين أنه يُنكر على الثاني حديث واحد. وحكى الدوري عن ابن معين أنه ضعف الثاني، وقال الدوري «فقلت له أليس قد قلت مرة: ليس به بأس؟ **قال: ما قلت هذا قط.**

إضافة: من اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهره عند ابن معين (ص: 49)

الراوي الأول: محمد بن ثابت بن أسلم البُناني البصري.

الراوي الثاني: محمد بن ثابت العبدي أبو عبد الله البصري.

قال ابن معين – في رواية معاوية بن صالح – في الراوي الأول: "ليس بشيء" ، وكذا في رواية الدوري .وفي رواية أخرى عنه: "هو صالح الحديث"

وفي رواية ابن أبي خيثمة: "ليس بقوي، كان عفان يقول: محمد بن ثابت البناني رجل صدوق في نفسه ولكنه ضعيف الحديث". وعقَّب الحافظ ابن حجر على ذلك بقوله: "كذا ذكره ابن أبي حاتم، والذي في تاريخ ابن أبي خيثمة : هذه القصة عن محمد بن ثابت العبدي والله أعلم"

وقال ابن معين في العبدي (الراوي الثاني) في رواية الدوري: "ليس بشيء"، وفي رواية الدارمي: "ليس به بأس" ، وفي رواية ابن طهمان: ضعيف"، وفي رواية ابن محرز: "ليس بذاك القوي"، وفي رواية معاوية ابن صالح: "ليس به بأس، ينكر عليه حديث ابن عمر في التيمم"، وقال عباس الدوري عن ابن معين: "محمد بن ثابت الذي يحدث عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم بصري، **وهو ضعيف. قلت ليحيى: أليس قلت مرة: ليس به بأس؟ قال: ما قلت هذا قط"**

–وفي الرواة عمر بن نافع مولى عمر وعمر بن نافع الثقفي، حكى ابن عدي في ترجمة الأول عن ابن معين أنه قال: "ليس حديثه بشيء" فزعم ابن حجر أن ابن معين إنما قالها في الثاني.

تعقيب: الأول: عمر بن نافع هذا مولى ابن عمر، كما جاء في تهذيب الكمال و الكامل لابن عدي– الثاني: أن ابن عدي بعد أن نسب لابن معين قوله ليس بشيء، نقل عن ابن عيد في رواية أخرى قوله: ليس به بأس، وكأنهما عنده واحد؟

– تاريخ ابن معين – رواية الدوري (3/ 498)سمعت يحيى يقول عمر بن نافع كوفي ليس حديثه بشيء تهذيب الكمال في أسماء الرجال (21/ 513)

وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين، وأبو حاتم : ليس به بأس و وثقه في رواية ابن الجنيد عن ابن معين

–وفي الرواة عثمان البتي وعثمان البري، حكى الدوري عن ابن معين في الأول "ثقة" وحكى معاوية بن صالح عنه فيه "ضعيف" قال النسائي "وهذا عندي خطأ ولعله أراد عثمان البري"

–وفي الرواة أبو الأشهب جعفر بن حيان وأبو الأشهب جعفر بن الحارث، وثق الإمام أحمد الأول فحكى ابن شاهين ذلك في الثاني – كما في نبذة من كلامه طبعت مع (تاريخ جرجان) وضعف جماعة الثاني فحكى ابن الجوزي كلماتهم في ترجمة الأول.

-وفي الرواة أحمد بن صالح ابن الطبري الحافظ وأحمد بن صالح الشمومي، حكى النسائي عن معاوية بن صالح عن ابن معين كلاماً عده النسائي(في الأول) فذكر ابن حبان: إنما قاله ابن معين في الثاني.
تهذيب التهذيب (1/ 40)

قال أبو نعيم: "ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز منه", وقال أبو زرعة: "سألني أحمد من خلفت بمصر قلت أحمد بن صالح فسر بذكره", وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: "كتبت عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات, ما أحد منهم أتخذه عند الله حجة إلا أحمد بن صالح بمصر, وأحمد بن حنبل بالعراق", وقال البخاري: "ثقة صدوق ما رأيت أحدا يتكلم فيه بحجة, كان أحمد بن حنبل وعلي وابن نمير وغيرهم يثبتون أحمد بن صالح, وكان يحيى يقول: "سلوا أحمد فإنه أثبت", وقال صالح بن محمد: " لم يكن بمصر أحد يحسن الحديث ويحفظ غير أحمد بن صالح, وكان جامعا يعرف الفقه والحديث والنحو, وكان يذاكر بحديث الزهري ويحفظه", وقال بن نمير: "ثنا أحمد بن صالح وإذا جاوزت الفرات فليس تجد مثله", وقال العجلي: "ثقة صاحب سنة", وقال أبو حاتم: "ثقة كتبت عنه", وقال أبو داود: "كان يقوم كل لحن في الحديث", وقال محمد بن عبد الرحمن ابن سهل: "كان من حفاظ الحديث رأسا في العلل, وكان يصلي بالشافعي ولم يكن في أصحاب بن وهب أعلم منه بالآثار", وقال أبو سعيد بن يونس: "ذكره النسائي فرماه وأساء الثناء عليه, وقال حدثنا معاوية بن صالح سمعت يحيى بن معين يقول: "أحمد بن صالح كذاب يتفلسف", قال أبو سعيد: "ولم يكن عندنا بحمد الله كما قال النسائي, ولم يكن له آفة غير الكبر", وقال عبد الكريم بن النسائي عن أبيه: "ليس بثقة ولا مأمون تركه محمد بن يحيى ورماه يحيى بالكذب", وقال ابن عدي: "كان النسائي سيء الرأي فيه وينكر عليه أحاديث منها عن بن وهب عن مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة -رضى الله تعالى عنه- رفعه: "الدين النصيحة", قال بن عدي: "وأحمد بن صالح من حفاظ الحديث ومن المشهورين بمعرفته, وحدث عنه البخاري والذهلي1 واعتمادهما عليه في كثير من حديث الحجاز, وكلام ابن معين فيه تحامل, وأما سوء ثناء النسائي عليه فسمعت محمد بن هارون بن حسان البرقي يقول: "هذا الخراساني يتكلم في أحمد بن صالح, وحضرت مجلس أحمد فطرده من مجلسه فحمله ذلك على أن يتكلم فيه, قال وهذا أحمد بن حنبل قد أثنى عليه وحديث الدين النصيحة قد رواه عن ابن وهب يونس بن عبد الأعلى, وحدث به عن مالك محمد بن خالد بن عثمة2", وقال الخطيب: "احتج بأحمد جميع الأئمة إلا النسائي, ويقال كان آفة أحمد الكبر, ونال النسائي منه جفاء في مجلسه فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما", قال أبو سعيد بن يونس: "ولد بمصر سنة 175", وقال البخاري وغير واحد: "توفي في ذي القعدة سنة 248". قلت: "وقال الخليلي: اتفق الحفاظ على أن كلام النسائي فيه تحامل, وقال أبو حاتم قال بن حبان في كتاب "الثقات": "كان أحمد بن صالح في الحديث وحفظه عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أهل العراق, ولكنه كان صلفا تياها، والذي يروى عن معاوية بن صالح عن يحيى بن معين أن أحمد بن صالح كذاب,

فإن ذاك أحمد بن صالح الشمومي شيخ كان بمكة يضع الحديث, سأل معاوية عنه يحيى, فأما هذا فهو يقارن بن معين في الحفظ والإتقان", انتهى. ويقوي ما قاله بن حبان أن يحيى بن معين لم يرد صاحب الترجمة ما تقدم عن البخاري: أن يحيى بن معين ثبت أحمد بن صالح المصري صاحب الترجمة, وقال أبو جعفر العقيلي: "كان أحمد بن صالح لا يحدث أحدا حتى يسأل عنه, فجاءه النسائي وقد صحب قوما من أصحاب الحديث ليسوا هناك, فأبى أحمد أن يأذن له, فكل شيء قدر عليه النسائي أن جمع أحاديث قد غلط فيها بن صالح فشنع بها ولم يضر ذلك بن صالح شيئا هو إمام ثقة",".

-وفي الرواة معاذ بن رفاعة الأنصاري ومعان رفاعة السلامي نقل الناس عن الدوري أنه حكى عن ابن معين أنه قال في الثاني وهو معان"ضعيف" ونقل أبو الفتح الأزدي عن عباس أنه حكى عن ابن معين أنه قال في الأول وهو معاذ "ضعيف"فكأنه تصحف على الأزدي.

-وفي الرواة القاسم العمري وهو ابن عبد الله بن عمر بن حفص، والقاسم المعمري وهو ابن محمد فحكى عثمان الدارمي عن ابن معين أنه قال "قاسم المعمري كذاب خبيث"قال الدرامي "وليس كما قال يحيى" والمعمري قد وثقه قتيبة، أما العمري فكذبه الأمام أحمد وقال الدوري عن ابن معين "ضعيف ليس بشيء" فيشبه أن يكون ابن معين إنما قال "قاسم العمري كذاب خبيث" فكتبها عثمان الدارمي، ثم بعد مدة راجعها في كتابه فاشتبه عليه فقرأها "قاسم المعمري ".

-وفي الرواة إبراهيم بن أبي حرة وإبراهيم بن أبي حية، روى ابن أبي حاتم من طريق عثمان الدارمي على ابن معين توثيق الثاني، ومن تدبر الترجمتين كاد يجزم بأن هذا غلط على ابن معين، وأنه إنما وثق الأول.

-وحكى أبو داود الطيالسي قصة لأبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي، وحكى هو عن شعبة قصة نحوَ تلك لمحمد بن الزبير التميمي البصري. وأخشى أن يكون الطيالسي وهم في أحدهما.

-وذكر ابن أبي خيثمة في كلامه في فطر بن خليفة ما لفظه "سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت فطراً لأنه روى أحاديث فيها إزرار على عثمان"

وذكر هو في كلامه في فضيل بن عياض "سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت حديث فضيل لأنه روى أحاديث فيها إزراء على عثمان".

وأخشى أن تكون كلمة قطبة إنما هي في فطر فحكاها ابن أبي خيثمة مرة على الصواب، ثم تصحفت عليه "فطر" بفضيل فحكاها في فضيل بن عياض.

-وحكى محمد بن وضاح القرطبي أنه سأل ابن معين عن الشافعي فقال "ليس بثقة" **فحكاها ابن وضاح في الشافعي الإمام،** فزعم بعض المغاربة أن ابن معين إنما قالها في أبي عبد الرحمن أحمد بن يحيى بن عبد العزيز الأعمى المشهور بالشافعي فإنه كان ببغداد، وابن وضاح لقي ابن معين ببغداد فكأنه سأل ابن معين عن الشافعي يريد ابن وضاح الإمام فظن ابن معين أنه يريد أبا عبد الرحمن لأنه كان حيا معهما في البلد. وفي ترجمة والد أبي عبد الرحمن من «التهذيب» أن ابن معين قال: ما أعرفه، وهو والد الشافعي الأعمى»

الخامس: إذا رأى في الترجمة «وثقة فلان» أو «ضعفه فلان» أو «كذبه فلان» فليبحث عن عبارة فلان، فقد لا يكون قال: «هو ثقة» أو «هو ضعيف» أو «هو كذاب» ففي (مقدمة الفتح) في ترجمة إبراهيم بن سويد بن حبان المدني «وثقه ابن معين وأبو زرعة» والذي في ترجمته من (التهذيب) : **قال أبو زرعة ليس به بأس»**

-وفي (المقدمة) في ترجمة إبراهيم ابن المنذر الحزامي «وثقه ابن معين والنسائي» والذي في ترجمته من «التهذيب» :"قال عثمان الدارمي: رأيت ابن معين عن كتب(عن) إبراهيم بن المنذر أحاديث ابن وهب ظننتها المغازي، وقال النسائي ليس به بأس» .

-وفي (الميزان) و (اللسان) في ترجمة معبد بن جمعة «كذبه أبو زرعة الكشي» وليس في عبارة أبي زرعة الكشي ما يعطي هذا بل فيها أنه «ثقة في الحديث» وقد شرحت ذلك في ترجمة معبد من قسم التراجم.

السادس: أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره وربما يخل ذلك بالمعنى فينبغي أن يراجع عدة كتب فإذا وجد اختلافاً بحث عن العبارة الأصلية ليبنى عليها.

السابع قال ابن حجر في (لسان الميزان) ج 1 ص 17:

"وينبغي أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها ... فمن ذلك أن الدوري قال عن ابن معين أنه سئل عن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي: أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة، وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال: صدوق وليس بحجة، ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عقيل؟ فقال: عقيل لا بأس به، وهو يريد تفضيله على يونس، وسئل عن عقيل وزمعة بن صالح فقال: عقيل لا بأس به، وهو يريد تفضيله على يونس، وسئل عن عقيل وزمعة بن صالح فقال: عقيل ثقة

متقن، وهذا حكم على اختلاف السؤال، وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف أئمة الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في وقت آخر ... » .

-أقول: وكذلك ما حكوا من كلام مالك في ابن إسحاق إذا حكيت القصة على وجهها تبين أن كلمة مالك فلتة لسان عند سورة غضب لا يقصد بها الحكم. وكذلك ما حكوه عن ابن معين أنه قال لشجاع بن الوليد «يا كذاب» فحملها ابن حجر على المزاح.

ومما يدخل في أنهم قد يضعفون الرجل بالنسبة إلى بعض شيوخه أو إلى بعض الرواة عنه أو بالنسبة إلى ما رواه من حفظه أو بالنسبة إلى ما رواه بعد اختلاطه وهو عندهم ثقة فيما عدا ذلك، فإسماعيل بن عياش ضعفوه فيما روى غير الشاميين. وزهير بن محمد ضعفوه فيما رواه عنه الشاميون. وجماعة آخرون ضعفوهم في بعض شيوخهم أو فيما رووه بعد الاختلاط. ثم قد يحكى التضعيف مطلقاً فيتوهم أنهم ضعفوا ذلك الرجل في كل شيء. ويقع نحو هذا في التوثيق راجع ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود قال أحمد مرة ثقة وكذا قال ابن معين ثم بين كل منهما مرة أنه اختلط وزاد ابن معين فبين أنه كان كثير الغلط عن بعض شيوخه غير صحيح الحديث عنهم.

ومن ذلك أن المحدث قد يسأل عن رجل فيحكم عليه بحسب ما عرف من مجموع حاله ثم قد يسمع له حديثاً آخر فيحكم عليه حكماً يميل فيه إلى حاله في ذاك الحديث ثم قد يسمع له حديثاً آخر فيحكم عليه حكماً يميل فيه إلى حال في هذا الحديث الثاني، فيظهر بين كلامه في هذه المواضع بعض الاختلاف، وقع مثل هذا للدارقطني في (سننه) وغيرها وترى بعض الأمثلة في ترجمة الدارقطني من قسم التراجم. وقد ينقل الحكم الثاني والثالث وحده فيتوهم أنه حكم مطلق.

الثامن: ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله، فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة وسمع منه مجلساً واحداً وفيمن عاصره ولم يلقه ولكنه بلغه شيء من حديثه، وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه، ومنهم من يجاوز ذلك، فابن حبان قد يذكر في (الثقات) من يجد البخاري سماه في (تاريخه) من القدماء وإن لم يعرف ما روى وعمن روى ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكر وإن كان الرجل معروفاً مكثرا، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين والنسائي وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وإن لم يروا عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد، فممن وثقه ابن معين من هذا

الضرب الأسقع بن الأسلع والحكم بن عبد الله البلوي ووهب بن جابر الخيواني وآخرون، وممن وثقه النسائي رافع ابن إسحاق وزهير بن القمر وسعد بن سمرة وآخرون، وقد روى العوام بن حوشب عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد عن عبد الله بن عمرو بن العاص حديثاً، ولا يعرف الأسود وحنظله إلا في تلك الرواية، فوثقهما ابن معين، وروى همام عن قتادة بن قدامة بن وبرة عن سمرة بن جندب حديثاً ولا يعرف قدامة إلا في هذه الرواية فوثقها ابن معين مع أن الحديث غريب وله علل آخر راجع (سنن البيهقي) 3 ج ص 248.

-من الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيماً وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذاك الراوي، وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي، وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، نص على ذلك في (الثقات) وذكره ابن حجر في (لسان الميزان) ج 1 ص 14 واستغربه، ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ولَم يبلغه وما يوجب طعناً في دينه وثقه، وربما تجاوز بعضهم هذا كما سلف، (1) وربما يبني بعضهم على هذا حتى في أهل عصره. وكان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخاً فسمع منه مجلساً، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلساً فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سأل عن الشيخ؟ وثقه وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة ويكون قد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك ذكر ابن الجنيد أنه سئل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي فقال «ما كان به بأس» فحكى له عنه أحاديث تستنكر، فقال ابن معين: «فإن كان الشيخ روى هذا فهو كذاب وألا فإني رأيت الشيخ مستقيماً» . وقال ابن معين في محمد بن القاسم الأسدي: «ثقة وقد كتبت عنه» وقد كذبه أحمد وقال: «أحاديثه موضوعة» وقال أبو داود: «غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة» .

وهكذا يقع في التضعيف ربما يجرح أحدهم الراوي لحديث واحد استنكره وقد يكون له عذر.

ورد ابن معين مصر، فدخل على عبد الله بن الحكم فسمعه يقول: حدثني فلان وفلان وفلان. وعد جماعة روى عنهم قصة، فقال ابن معين: «حدثك بعض هؤلاء بجميعه وبعضهم ببعضه؟» فقال: «لا حدثني جميعهم بجميعه، فراجعه فأصر، فقام يحيى وقال للناس: «يكذب» .

ويظهر لي أن عبد الله إنما أراد أن كلا منهم حدثه ببعض القصة فجمع ألفاظهم، وهي قصة في شأن عمر بن عبد العزيز ليست بحديث فظن يحيى أن مراده أن كلاً منهم حدثه بالقصة بتمامها على وجهها في ذلك، وقد أساء الساجي إذا اقتصر في ترجمة عبد الله على قوله: «كذبه ابن معين» .

وبلغ ابن معين أن أحمد بن الأزهر النيسابوري يحدث عن عبد الرزاق بحديث استنكره يحيى فقال: «من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟!» وكان أحمد بن الأزهر حاضراً فقام فقال: «هو ذا أنا» فتبسم يحيى وقال: «أما إنك لست بكذاب ... » وقال ابن عمار في إبراهيم بن طهمان «ضعيف مضطرب الحديث» فبلغ ذلك صالح بن محمد الحافظ الملقب جزرة فقال: «ابن عمار من أين يعرف إبراهيم؟ إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة.. والغلط فيه من غير إبراهيم» .

التاسع: ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره، **فقد عرفنا في الأمر السابق رأي بعض من يوثق المجاهيل من القدماء إذا وجد حديث الراوي منهم مستقيماً، ولو كان حديثاً واحداً لم يروه عن ذاك المجهول إلا واحد**، فإن شيءت فاجعل هذا رأيا لأولئك الأئمة كابن معين، وإن شيءت فاجعله اصطلاحاً في كلمة «ثقة» كأن يراد بها استقامة ما بلغ الموثق من حديث الراوي لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسه بتلك المنزلة.

وقد اختلف كلام ابن معين في جماعة، يوثق أحدهم تارة ويضعفه أخرى، منهم إسماعيل بن زكريا الخُلقاني، وأشعث بن سوار، والجراح بن مليح الرواسي، وزيد بن أبي العالية، والحسن بن يحيى الخُشَني، والزبير بن سعيد، وزهير بن محمد التميمي، وزيد بن حبان الرقي، وسلم العلوي، وعافية القاضي، وعبد الله الحسين أبو حريز، وعبد الله بن عقيل أبو عقيل، وعبد الله بن عمر بن حفص العمري، وعبد الله بن واقد أبو قتادة الحراني، وعبد الواحد بن غياث، وعبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، وعتبة بن أبي حكيم، وغيرهم. وجاء عنه توثيق جماعة ضعفهم الأكثر ون منهم تمام بن نجيح، ودراج ابن سمعان، والربيع بن حبيب الملاح وعباد بن كثير الرملي، ومسلم بن خالد الزنجي، ومسلمة بن علقمة، وموسى بن يعقوب الزمعي، ومؤمل بن إسماعيل، ويحيى بن عبد الحميد الحِمّاني؛ وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة «ثقة» لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب.

وقد يقول ابن معين في الراوي مرة «ليس بثقة» ومرة «ثقة» أو «لا بأس به» أو نحو ذلك (راجع تراجم جعفر بن ميمون التميمي وزكريا بن منظور ونوح بن جابر) . وربما يقول في الراوي «ليس بثقة» ويوثقه غيره (راجع تراجم عاصم بن علي وفليح ابن سليمان وابنه محمد بن فليح ومحمد بن كثير العبدي» .

وهذا قد يشعر بأن ابن معين قد يطلق كلمة «ليس بثقة» على معنى أن الراوي ليس بحيث يقال فيه ثقة على المعنى المشهور لكلمة «ثقة» .

فأما استعمال كلمة «ثقة» على ما هو دون معناها المشهور فيدل عليه مع ما تقدم أن جماعة يجمعون بينها وبين التضعيف، قال أبو زرعة لعمر بن عطاء بن وراز «ثقة لين» وقال الكعبي في القاسم أبي عبد الرحمن الشامي «ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي» . وقال ابن سعد في جعفر بن سليمان الضبعي «ثقة

وبه ضعف» . وقال ابن معين في عبد الرحمن بن زياد بن أنعُم «ليس به بأس وهو ضعيف» وقد ذكروا أن ابن معين يطلق كلمة «ليس به بأس» بمعنى «ثقة» وقال يعقوب بن شيبة في ابن أنعم هذا «ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح» وفي الربيع بن صبيح: «صالح صدوق ثقة ضعيف جداً» وراجع تراجم إسحاق بن يحيى بن طلحة، وإسرائيل بن يونس وسفيان بن حسين وعبد الله بن عمر بن جعفر بن عاصم وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي وعبد السلام بن حرب وعلى بن زيد بن جدعان ومحمد بن مسلم بن تدرس ومؤمل بن إسماعيل ويحيى بن يمان. وقال يعقوب بن سفيان في أجلح «ثقة حديثه لين» وفي محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى «ثقة عدل في حديثه بعض المقال لين الحديث عندهم» .

وأما كلمة «ليس بثقة» فقد روى بشر بن عمر عن مالك إطلاقها في جماعة منهم صالح مولى التوأمة وشعبة مولى ابن عباس وفي ترجمة مالك من (تقدمة الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم عن يحيى القطان أنه سأل مالكاً عن صالح هذا؟ فقال: « لم يكن من القراء» وسأله عن شعبة هذا فقال « لم يكن من القراء» فأما صالح فأثنى عليه أحمد وابن معين، وذكر أنه اختلط بأخرة، وأن مالكاً إنما أدركه بعد الاختلاط، وأما شعبة مولى ابن عباس فقال أحمد «ما أرى به بأساً» وكذا قال ابن معين، وقال البخاري «يتكلم فيه مالك ويحتمل منه» قال ابن حجر «قال أبو الحسن ابن القطان الفاسي: قوله ويحتمل منه. يعني من شعبة وليس هو ممن يترك حديثه، قال ومالك لم يضعفه وإنما شح عليه بلفظة ثقة – قلت هذا التأويل غير شائع بل لفظة ليس بثقة في الاصطلاح توجب الضعف الشديد، وقد قال ابن حبان روى عن ابن عباس مالاً أصل له حتى كأنه ابن عباس آخر» .

أقول: ابن حبان كثيراً ما يهو ل مثل هذا التهويل في غير محله كما يأتي في ترجمته وترجمة محمد بن الفضل من قسم التراجم، وكلمة «ليس بثقة» حقيقتها اللغوية نفي أن يكون بحيث يقال له «ثقة» ولا مانع من استعمالها بهذا المعنى وقد ذكرها الخطيب في (الكفاية) في أمثلة الجرح غير المفسر، واقتصار مالك في رواية يحيى القطان على قوله « لم يكن من القراء» يشعر بأنه أراد هذا المعنى. نعم إذا قيل «ليس بثقة ولا مأمون» تعين الجرح شديد، وإن اقتصر على «ليس بثقة» فالمتبادر جرح شديد، ولكن إذا كان هناك ما يشعر بأنها استعملت في المعنى الآخر حملت عليه، وهكذا كلمة ثقة معناها المعروف التوثيق التام، فلا تصرف عنه إلا بدليل، إما قرينة لفظية كقول يعقوب «ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق» وبقية الأمثلة السابقة، وإما حالية منقولة أو مستدل عليها بكلمة أخرى عن قائلها كما مر في الأمر السابع عن (لسان الميزان) ، أو عن غيره ولا سيما إذا كانوا هم الأكثر.

الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: 79)

مَن أخرج له الشيخان على قسمين:

-أحدهما: ما احتجَّا به في الأصول.

-وثانيهما: مَن خرَّجا له متابعةً وشهادةً واعتباراً.

فمَن احتجَّا به – أو أحدُهما – ولم يُوثَّق، ولا غُمِز: فهو ثقة، حديثُه قويٌّ.

ومَن احتجَّا به – أو أحدُهما – وتُكُلِّم فيه: فتارةً يكون الكلامُ فيه تعنُّتاً، والجمهورُ على توثيقه، فهذا حديثُهُ قويٌّ أيضاً .

وتارةً يكون الكلامُ في تليينِهِ وحِفظِه، له اعتبار، فهذا حديثُه لا ينحطُّ عن مرتبة (الحسَن) التي قد نُسمِّيها: (من أدنى درجات الصحيح) .

-فما في "الكتابين" بحمد الله رجلٌ احتجَّ به البخاريُّ أو مسلمٌ في الأصول ورواياتُه ضعيفة، بل حَسَنةٌ أو صحيحة.

-ومن خرَّجَ له البخاريُّ أو مسلمٌ في الشواهد والمتابَعات، ففيهم مَن في حِفظِه شيء، وفي توثيقه تردُّد.

فكلُّ مَن خُرِّجَ له في "الصحيحين"، فقد قَفَزَ القَنْطَرة. فلا مَعْدِلَ عنه، إلا ببرهانٍ بَيِّن.

-نعم، الصحيحُ مراتب، والثقاتُ طَبَقات: فليس مَنْ وُثِّق مطلقاً كمَنْ تُكُلِّمَ فيه، وليس مَن تُكُلِّم في سُوءِ حفظِه واجتهادِه في الطَّلَب كمَنْ ضعَّفوه، ولا مَن ضعَّفوه ورَوَوْا له كمَنْ تركوه، ولا مَن تركوه كمَنْ اتَّهموه وكذَّبوه. فالترجيحُ يَدخُلُ عند تعارُضِ الروايات. وحَصْرُ الثقاتِ في مصنَّفٍ كالمتعذِّر، وضَبْطُ عَدَدِ المجهولين مستحيل!

فأمّا مَن ضُعِّفَ، أو قيل فيه أدنى شيء: فهذا قد ألَّفتُ فيه مختصراً سمَّيتُه بـ "المغني"، وبَسَطتُ فيه مؤلَّفاً سمَّيتُه بـ "الميزان."

ومن الثقات الذين لم يُخَرَّجْ لهم في "الصحيحين" خلْقٌ، منهم:
-مَن صَحَّح لهم الترمذيُّ، وابنُ خزيمة. ثم:
-مَن رَوَى لهم النسائي، وابنُ حِبَّان، وغيرُهما. ثم:
-مَن لم يُضَعِّفْهم أحدٌ، واحتَجَّ هؤلاء المصنِّفون بروايتهم.

وقد قيل في بعضهم: "فلانٌ ثقة"، "فلان صدوق"، "فلان لا بأس به"، "فلان ليس به بأس"، "فلان محلُّه الصدق"، "فلان شيخ"، "فلان مستور"، "فلان رَوَى عنه شعبة، أو مالك، أو يحيى". وأمثالُ ذلك، كـ: "فلان حسَنُ الحديث"، "فلانٌ صالحُ الحديث"، "فلانٌ صدوقٌ إن شاء الله."

فهذه العبارات كلُّها جيِّدة، ليستْ مُضعِّفةً لحالِ الشيخ. نعم، ولا مُرَقِّيةً لحديثه إلى درجة الصِّحَّةِ الكاملةِ المتفق عليها، لكنْ كثيرٌ مِمَّن ذَكَرْنا مُتَجاذَبٌ بين الاحتجاجِ به وعَدَمِه.
وقد قيل في جَمَاعاتٍ: "ليس بالقويّ، واحتُجَّ به". وهذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: "ليس بالقويّ"، ويُخرِجُ لهم في كتابه. قال: "قولُنا: (ليس بالقوي) ليس بجَرْحٍ مُفْسِد."

والكلامُ في الرُّواة يَحتاجُ إلى وَرَعٍ تامّ، وبَراءةٍ مِن الهوى والمَيْل، وخِبرةٍ كاملةٍ بالحديثِ، وعِلَلِه، ورجالِه. ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما

بين ذلك من العباراتِ المُتجاذِبَة. ثم أهَمُّ من ذلك، أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحه، ومقاصِدِه، بعباراته الكثيرة.

أما قول البخاري: "سكتوا عنه"، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل. وعلمنا مقصده بها بالاستقراء، أنها بمعنى: "تركوه". وكذا عادته إذا قال: "فيه نظر"، بمعنى أنه: "متهم"، أو: "ليس بثقة". فهو عنده أسوأ حالا من: "الضعيف". وبالاستقراء، إذا قال أبو حاتم: "ليس بالقوي"، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت. والبخاري قد يطلق على الشيخ: "ليس بالقوي"، ويريد أنه: "ضعيف."

ومن ثم، قيل تجب حكاية الجرح والتعديل: "فمنهم من نفسه حاد في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل". فالحاد فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش، وغيرهم. والمعتدل فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة. والمتساهل كـ: الترمذي، والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات.

وقد يكون نفس الإمام - فيما وافق مذهبه، أو في حال شيخه - ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك. والعصمة للأنبياء والصديقين وحكام القسط.

ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمدا ولا خطأ. فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة. وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف. والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده، وقوة معارفه. فإن قدر (1) خطؤه في نقده، فله أجر واحد، والله الموفق.

الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: 76)

فمِثْلُ يحيى القطان يقال فيه:

1- إمامٌ، وحُجَّةٌ، وثَبْتٌ، وجِهْبِذٌ، وثِقَةٌ ثِقَةٌ. ثم:

2- ثقةٌ، حافظٌ.

3-ثم: ثقةٌ، متقنٌ. ثم:

4- ثقةٌ عارفٌ، وحافظٌ صدوقٌ، ونحوُ ذلك.

فهؤلاء الحُفَّاظُ الثقات: إذا انفردَ الرجلُ منهم من التابعين، فحديثُهُ: (صحيحٌ). وإن كان من الأتباعِ، قيل: (صحيحٌ، غريبٌ). وإن كان من أصحاب الأتباع، قيل: (غريبٌ، فردٌ). ويندُرُ تفرُّدهم، فتجدُ الإمامَ منهم عندهُ مئتا ألف حديث، لا يكادُ ينفرد بحديثين ثلاثة! ومن كان بعدهم: فأين ما ينفردُ به؟ ما علمتُهُ، وقد يوجد.

ثم ننتقِلُ إلى:

5- اليقظ، الثقة، المتوسِّطِ المعرفةِ والطلَبِ

فهو الذي يُطلَقُ عليه أنه: "ثقة"، وهُمْ جُمهورُ رجالِ "الصحيحين". فتابِعِيُّهم إذا انفرَد بالمتْن، خُرِّجَ حديثُه ذلك في الصحاح. وقد يتوقَّفُ كثيرٌ من النقَّاد في إطلاق "الغرابة" مع "الصحة" في حديثِ أتباعِ الثقات. وقد يُوجَدُ بعضُ ذلك في الصحاح دون بعض.

وقد يُسمّي جماعةٌ من الحفاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثلُ هُشَيْم وحفص بن غياثٍ: (منكراً). فإن كان المنفردُ من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارةَ على ما انفرَدَ به مثلُ عثمان بن أبي شيبة، وأبي سَلَمة التَّبوذَكيِّ، وقالوا: (هذا منكر) فإن رَوَى أحاديثَ من الأفراد المنكرة، غمَزُوه ولَيَّنوا حديثَه، وتوقفوا في توثيقه. فإن رَجَع عنها، وامتنع من روايتها، وجَوَّز على نفسه الوَهَمَ: فهُو خيرٌ له، وأرجحُ لعدالته. **وليس من حَدِّ الثقةِ أنَّهُ لا يَغلَطُ ولا يُخطِئ، فمَن الذي يَسْلَمُ من ذلك غيرُ المعصومِ الذي لا يُقَرُّ على خطأ!**

فصل

الثقة: مَن وثَّقه كثيرٌ، ولم يُضعَّف. ودُونَه: مَن لم يُوَثَّق ولا ضُعِّف. فإن خُرِّج حديثُ هذا في "الصحيحين"، فهو مُوَثَّق بذلك. وإن صَحَّح له مثلُ الترمذيِّ وابنِ خزيمة، فجيِّدٌ أيضاً. وإن صَحَّحَ له كالدارقطنيِّ والحاكم، فأقلُّ أحوالِهِ: حُسْنُ حديثِه.

وقد اشتَهر عند طوائف من المتأخرين إطلاقُ اسم "الثقة" علَى: مَن لم يُجْرَح، مع ارتفاعِ الجهالةِ عنه. وهذا يُسمَّى: "مستوراً"، ويُسمىٰ: "محلهُّ الصدق"، ويقال فيه: "شيخ".

وقولُهم: "مجهول"، لا يلزمُ منه جهالةُ عينِه. فإن جُهِلَ عينُه وحالُه، فأَولَى أن لا يَحتجُّوا به. وإن كان المنفردُ عنه مِن كبارِ الأثبات، فأقوى لحاله، ويَحتجُّ بمثلِه جماعةٌ كالنَّسائيِّ وابنِ حِبَّان.

ويَنْبُوعُ معرفةِ الثقات: تاريخُ البخاريِّ، وابن أبي حاتم، وابن حِبَّان، وكتابُ "تهذيب الكمال".

تحرير علوم الحديث (1/ 570)

قولهم: (ثقة)، ويشبهها: (متقن)، و (ثبت)

هذه اللفظة إذا صدرت من ناقد عارف كمن وصفنا، فإنما تعني أن الموصوف بها صحيح الحديث، يكتب حديثه ويحتج به في الانفراد والاجتماع.

قال أبو زرعة الرازي في (حصين بن عبد الرحمن السلمي): " ثقة "، فقال ابن أبي حاتم: يحتج بحديثه؟ قال: " إي، والله "

لكنهم إذا اختلفوا فلاحظ أن لفظ (ثقة) يمكن أن يجامع اللين اليسير الذي لا يضعف به الراوي، وإنما قد ينزل بحديثه إلى مرتبة الحسن، كقول علي بن المديني في (أيمن بن نابل): " كان ثقة، وليس بالقوي "**(قال ابن حجر: صدوق يهم)** وقول يعقوب بن سفيان في (**الأجلح بن عبد الله الكندي: الذي وجدته في التقريب: عبد الله بن الأجلح الكندي: صدوق**): " ثقة، في حديثه لين " ، وفي (فراس بن يحيى): " في حديثه لين، وهو ثقة ".**(قال في التقريب: صدوق ربما وهم)**

كما أنه قد يجامع الضعف الذي يبقي الراوي في إطار من يعتبر بحديثه، مثل قول يعقوب بن شيبة في (علي بن زيد بن جدعان): " ثقة، صالح الحديث، وإلى اللين ما هو " **قال في التقريب: ضعيف**

وإدراك هذا يعين على الإجابة عن تعارض ظاهر في العبارات المنقولة عن الناقد المعين، ويكثر مثله عن يحيى بن معين، حيث تختلف عنه الروايات في شأن بعض الرواة جرحاً وتعديلاً ، كما يعين على الإجابة كذلك عن تعارض يقع بين عبارات النقاد في الراوي المعين.

تحرير علوم الحديث (1/ 571)

قولهم: صدوق

وصف الراوي بهذه العبارة جرى عند المتأخرين حملها على من يكون في مرتبة من يقولون فيه: (حسن الحديث)، والاصطلاح لا حرج فيه، لكن ليس على ذلك الإطلاق استعمال السلف.

نعم، هي مرتبة دون الثقة في غالب استعمالهم، بل حديث الموصوف بها على ما نص عليه ابن أبي حاتم عن منهج أئمة الحديث أنه يكتب وينظر فيه، أي لا يؤخذ ثابتاً على التسليم، حتى تدفع عنه مظنة الخطأ والوهم، ويكون ذلك الحديث المعين منه محفوظاً.و (الصدوق) هو من يحكم بحسن حديثه عند اندفاع تلك المظنة.**(و هذا يعني: يختبر حديثه)**

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عطاء الخراساني؟ فقال: " لا بأس به، صدوق "، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: " نعم "

وقد تأتي (صدوق) وصفاً للثقة المبرز في الحفظ والإتقان، فيكون إطلاقها عليه مجردة لا يخلو من قصور من قبل القائل، لا ينزل بدرجة ذلك الحافظ، من أجل ما استقر من العلم بمنزلته.

وذلك مثل قول أبي حاتم الرازي في (عمرو بن علي الفلاس): **" كان أرشق من علي بن المديني، وهو بصري صدوق "**

وجدير أن تعلم أن عبارة (صدوق) قد تجامع وصف الراوي بكونه (ثقة) في قول الناقد، يوصف الراوي بهما جميعاً، فإذا وجدت ذلك في راو، فالأصل أنه بمنزلة التوكيد لنعته بالثقة من قبل ذلك الناقد.

كقول أحمد بن حنبل في (أبي بكر بن أبي شيبة): " صدوق ثقة " ، فأبو بكر متفق على حفظه وثقته، فلم يقع هذا النعت له على سبيل التردد بين الوصفين.

وأكثر ما يأتي ذلك على هذا المعنى.

نعم، قد يطلق الوصفان مجموعين تارة، ويشعر استمالهما مقارنة بأوصاف سائر النقاد لذلك الراوي بأن المراد (هو صدوق أو ثقة) على سبيل التردد، كقول أبي حاتم الرازي في (سماك بن حرب): " صدوق ثقة.

وربما جمع الناقد الأوصاف المتعددة من أوصاف التعديل في الراوي، والتي لو جاءت مفرقة لكان لكل منها دلالتها ومعناها، لكنها حيث اجتمعت فإنها تحمل على تأكيد التعديل، كقول أبي حاتم الرازي في (السري بن يحيى الشيباني): " صدوق، ثقة، لا بأس به، صالح الحديث " (1)، وقوله في (عبد الله بن محمد بن الربيع الكرماني): " شيخ ثقة صدوق مأمون "

وربما جمعت إلى وصف أدنى، فتنزل بالراوي عند الناقد له إلى تلك المرتبة الدنيا، مع بقاء الوصف بالصدق في الجملة.

مثل: (عباد بن عباد المهلبي)، قال فيه أبو حاتم: " صدوق، لا بأس به "، قيل له: يحتج بحديثه؟ قال: " لا "

(قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ما أرى به بأسا وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين شيخ بصري ثقة ثقة وقال الآجري عن أبي داود ثقة وذكره ابن حبان في الثقات قلت وكذا ابن شاهين.)

)

أما إذا جاء الوصفان من أكثر من قائل، فالأصل اعتبار دلالات ألفاظ كل على سبيل الاستقلال، فإن الرجل يختلف فيه بين أن يكون ثقة أو صدوقاً، فيصار إلى تحرير أمره تارة بالجمع بين أقوالهم، وتارة بالترجيح بدليله.

الصدوق عند ابن عدي:

قال في خطبة كتابه الكامل في الضعفاء:" وذاكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف ، ومن اختلف فيه فجرحه البعض وعدله البعض ... **ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق**

فدل ذلك على أن حديث الصدوق محتج به عنده ، لأنه لم يثبت في حقه ما يرد به

الصدوق عند الإمام ابن حاتم

.أن الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث فهذا الذي لا يختلف فيه ويعتمد على جرحه وتعديله ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال

ومنهم العدل في نفسه الثبت في روايته الصدوق في نقله الورع في دينه الحافظ لحديثه المتقن فيه فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه

ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحياناً وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يحتج بحديثه.

ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

وخامس قد ألصق نفسه بهم ودلس بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولى المعرفة منهم الكذب فهذا يترك حديثه ويطرح روايته

الصدوق عند الإمام ابن الصلاح

.اللفظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل. وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن أبو حاتم الرازي في كتابة في الجرح والتعديل فأجاد أحسن. ونحن نرتبها كذلك، و نود ما ذكرناه، نضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره شاء الله تعالى.

أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب

الأولى: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل للواحد إنه " ثقة، أو: متقن " فهو ممن يحتج بحديثه.
قلت: وكذا إذا قيل " ثبت: أو: حجة " . وكذا إذا قيل في العدل أنه " حافظ، أو: ضابط. والله أعلم.
الثانية: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل إنه " صدوق، أو: محله الصدق، أو: لا بأس به " ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.
قلت: هذا كما قال، لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطه الضبط، فينظر في حديثه ويختبر، حتى يعرف ضبطه. وقد تقدم بيان طريقه في أول هذا النوع. وإن لم يستوف النظر المعرف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطا مطلقاً، واحتجنا إلى حديث من حديثه، اعتبرنا ذلك الحديث، ونظرنا: هل له أصل من رواية غيره، كما تقدم بيان طريق الاعتبار في النوع الخامس عشر.

ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدي القدوة في هذا الشأن أنه حدث، فقال: حدثنا أبو خلدة، فقيل له: أكان ثقة؟، فقال: كان صدوقا، وكان مأمونا، وكان خيرا – وفي رواية: وكان خيارا – الثقة شعبة وسفيان

.

ثم أن ذلك مخالف لما ورد عن ابن أبي شيبه، قال: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف؟، قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه.

قلت: ليس في هذا حكاية عن غيره أهل الحديث، فإنه نسبه إلى نفسه خاصة، بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم، والله أعلم

وقد تابع ابن الصلاح فيما ذهب إليه طائفة من الأئمة الحفاظ المصنفين في علوم الحديث مثل النووي وزين الدين العراقي والسخاوي والسيوطي

.

بحث لعبد العزيز بن سعد التخيفي:حول الصدوق

..لكن اختلف قول أهل العلم في الاحتجاج بحديثه، فبعضهم يرى أن حديثه حجة، وبعضهم يرى أن حديثه يكتب وينظر فيه لمعرفة هل حفظ هذا الحديث بخصوصه فيحتج به، أو لم يحفظه فلا يحتج به؟

فمثلا الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتابه [الجرح والتعديل] قال: (وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى:

– 1فإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.

– 2وإذا قيل له: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه) ا هـ.

وأما الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح فقد وافق ابن أبي حاتم في شأن حديث الصدوق من حيث إنه يكتب حديثه وينظر فيه.

قال ابن الصلاح في مقدمته: (بيان الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل، وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك.(

ثم أورد ما تقدم ذكره عن ابن أبي حاتم، ثم قال في تعليل عدم الاحتجاج بحديث الصدوق ومن في حكمه: (لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه، ويختبر حتى يعرف ضبطه) ا. هـ.

وقد تابع ابن الصلاح فيما ذهب إليه طائفة من الحفاظ المصنفين في علوم الحديث مثل: النووي وزين الدين العراقي والسخاوي والسيوطي

وذهب طائفة من الأئمة الحفاظ كالذهبي وابن حجر إلى الاحتجاج بحديث الصدوق ومن كان في حكمه.

ففي خطبة كتاب [ميزان الاعتدال] قال الحافظ الذهبي: (أعلى الرواة المقبولين: ثقة حجة، وثبت حافظ، ثم ثقة، ثم صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس) ا. هـ.

وفي بيان الحافظ ابن حجر للحديث الشاذ ذكر أن المحدثين يفسرونه بمخالفة الثقة من هو أوثق منه.

ثم قال: (والشاذ راويه ثقة أو صدوق).

وكذلك فإن الأستاذ العلامة أحمد بن محمد شاكر قد أخذ بهذا القول، حيث إنه ذكر أن حديث الصدوق ومن في حكمه صحيح من الدرجة الثانية

رابعا :القول الراجح في هذه المسألة:

القول الراجح لدي في هذه المسألة أن حديث الصدوق حجة؛ لأدلة من أهمها:

...

الدليل الثاني: ما نسب إلى الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم من أنه لا يرى أن حديث الصدوق حجة، قول يحتاج إلى شيء من الإيضاح.

وذلك أنه ذكر مراتب الجرح والتعديل في ثلاثة مواضع من كتابه.

الموضع الأول والثاني في المجلد الأول الذي هو مقدمة لكتابه.

والموضع الثالث في خطبة الكتاب نفسه في أول المجلد الثاني.

وتقسيم ابن أبي حاتم لمراتب التعديل في الموضع الأول، وكذلك الثاني أكثر وضوحا في بيان مراده.

حيث إنه جعل من يقبل حديثهم على أربع مراتب الأولى والثانية والثالثة لمن يحتج بحديثهم، والرابعة لمن يقبل حديثهم في الفضائل.

والمرتبة الأولى في هذا الموضع وكذلك في الموضع الثاني للأئمة الحفاظ الأثبات.

والمرتبة الثانية للحفاظ الثقات، ثم قال عن المرتبة الثالثة: (الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحيانا، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضا)

وقال عن المرتبة الرابعة: (الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام)

والحاصل أن ابن أبي حاتم جعل حديث الصدوق في هذين الموضعين على قسمين:

القسم الأول: الصدوق في روايته الورع في دينه الذي يهم أحيانا، فهذا يحتج بحديثه.

القسم الثاني: الصدوق المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ.

فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

فإذا كان حديث الصدوق الموصوف بأنه مغفل الغالب عليه الوهم والخطأ، فإنه يكتب من حديثه في الفضائل ولا يحتج به.

فما حكم حديث الصدوق الذي ليس كذلك، أو الذي يهم أحيانا بحيث لم يكثر الوهم في حديثه، ولم يكن غالبا عليه؟

ظاهر كلام ابن أبي حاتم في هذا الموضع الأول من مقدمة كتابه، وكذلك في الموضع الثاني من المقدمة: أنه يحتج بحديثه.

وبمقارنة ذلك بقوله في الموضع الثالث، الذي هو في صدر المجلد الثاني: (وإذا قيل: إنه صدوق... فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه). نجد هذه العبارة مجملة، وكأنه فعل ذلك لما تقدم من تفصيل وبيان ضمن المقدمة.

بمعنى أنه ينظر في حديثه لمعرفة حال الراوي: هل هو صدوق يهم أحيانا بحيث لم يكثر الوهم في حديثه ولم يغلب عليه؟ فحديثه محتج به. أو هو صدوق مغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ فلا يحتج به.

الدليل الثالث: قال الحافظ أبو أحمد بن عدي في خطبة كتابه [الكامل في الضعفاء]: (وذاكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف، ومن اختلف فيه فجرحه البعض وعدله البعض... ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق) ا. هـ.

فدل ذلك على أن حديث الصدوق محتج به عنده؛ لأنه لم يثبت في حقه ما يرد به حديثه.

الدليل الرابع: الراوي العدل في نفسه الذي لم يفحش غلطه محتج به في الصحيح، ومن وصف بأنه " صدوق " لم يقل أحد – فيما وقفت عليه من قول أهل العلم – إنه ممن فحش غلطه.

وقد بين الإمام مسلم في مقدمة صحيحه الطبقة الأولى المحتج بهم في الصحيح بأنهم: (... أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في رواياتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش)

أقول: من كان في مرتبة " صدوق " فإنه لم يوصف بالاختلاف الشديد في حديثه أو التخليط الفاحش.

وإنما هو عدل خف ضبطه قليلا عن درجة الثقة التام الضبط.

وهذه بعض الأمثلة ممن احتج بهم الشيخان ممن وصف بأنه "صدوق:"

– 1بكر بن وائل بن داود التيمي الكوفي، احتج به مسلم، وقد قال عنه الذهبي: " صدوق

– 2ثابت بن محمد الكوفي العابد، احتج به البخاري، وقال عنه الذهبي: " صدوق

– 3حفص بن عبد الله السلمي، احتج به البخاري، وقال عنه ابن حجر: " صدوق

الدليل الخامس: قال الإمام البخاري في كتابه الجامع الصحيح: (كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام)

قال ابن حجر في [فتح الباري]: المراد بالإجازة – جواز العمل به، والقول بأنه حجةا هـ.

وبما تقدم يتضح أن الراجح أن حديث الراوي الصدوق حجة، وأن الحافظ أبا عمرو بن الصلاح – رحمه الله تعالى – حصل منه في مقدمته في علوم الحديث أمران أراهما جديرين بالملاحظة:

الأول: أنه نقل مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم من موضع واحد من كتابه، وهو خطبة الكتاب، وترك إيراد ما ذكره في الموضعين الآخرين، وهما في المجلد الأول، الذي هو مقدمة

لكتابه الجرح والتعديل، مع أن قول ابن أبي حاتم في المقدمة أكثر وضوحا وتفصيلا، خاصة فيما يتعلق بحديث الصدوق.

الثاني: أن أبا عمرو بن الصلاح جعل ما نقله عن ابن أبي حاتم – في خطبة كتاب [الجرح والتعديل]، في عدم الاحتجاج بحديث الصدوق ومن في حكمه – هو قول أئمة هذا الشأن، بمعنى أنه قول الأئمة من المحدثين.

وكانت النتيجة أن من جاء بعد ابن الصلاح من المصنفين في علوم الحديث اعتمدوا – غالبا – على مقدمته، وتابعوه في الأغلب فيما ذهب إليه، ومن ذلك قوله في حكم الصدوق.

وأما الحافظ الذهبي فهو من أهل الاستقراء التام في معرفة الرجال، وله باع طويل في معرفة أحوال الرواة، وكذلك الحافظ ابن حجر فقد ظهر لهما من مناهج الأئمة المحدثين، وطرائقهم في التوثيق والتجريح ما قد يكون خفي على غيرهما؛ لذا ذهبا مذهب جمهور الأئمة الحفاظ في الاحتجاج بمن كان من مرتبة الصدوق.

ولما وقف الحافظ عماد الدين ابن كثير على ما نقله ابن الصلاح عن ابن أبي حاتم، ورآه خلاف ما كان عليه الأئمة الحفاظ من المتقدمين جعله اجتهادا خاصا بابن أبي حاتم، قال ابن كثير: (وثم اصطلاحات لأشخاص ينبغي الوقوف عليها، ومن ذلك أن البخاري إذا قال في الرجل: سكتوا عنه، أو فيه نظر فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده. وقال ابن أبي حاتم: إذا قيل: صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه). هـ.

خامسا :نتيجة هذا البحث:

خلاصة القول في هذه المسألة: أنه إذا كان الحديث الصحيح يشترط في راويه أن يكون ثقة، وهو العدل الضابط، فإن الراوي العدل الذي خف ضبطه قليلا عن ضبط الثقة، وهو الصدوق ومن في حكمه في المرتبة التي تلي الصحيح، وهي الحسن لذاته. ومن ادعى على الراوي الموصوف بأنه " صدوق " بالوهم في شيء من مروياته فعليه الدليل؛ لأن الغالب عليه من حيث الحفظ أنه ضابط لحديثه.

وما اختاره الشيخان – أو أحدهما – من أحاديث أهل هذه المرتبة، وأخرجاه في الصحيح على جهة الاحتجاج به فذلك صحيح، ومشعر أنه تبين لهما أن الراوي حافظ لذلك

الحديث ضابط له، وإخراج ذلك المروي في الكتاب المسمى بـ " الجامع الصحيح " معلم بذلك، ومؤيد بتلقي الأمة لكتابيهما بالقبول.

وإذا حكم أحد الأئمة الحفاظ كأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والدارقطني، على شيء من حديث راو " صدوق " بأنه صحيح، فذلك محمول على أنه ثبت لديه بالطرائق المعتبرة أن ذلك الحديث صحيح، فالذي أراه أن الأصل اعتماد قوله، ولا يترك حكمه إلا ببرهان معتبر.

سادسا :قولهم عن الراوي: (صدوق له أوهام) أو (صدوق يهم.(

من المعلوم أن الوهم جائز على الإنسان، ولا يقدح بالوهم اليسير في ضبط الراوي؛ لأنه لا يسلم أحد من ذلك.

فإذا كان ما يقع في حديث الراوي من السهو والخطأ ليس كثيرا، فإن ذلك لا يمنع من قبول خبره والاحتجاج بحديثه في قول جمهور الأئمة الحفاظ.

وإذا كثر الخطأ في حديث الراوي لكن لم يغلب على رواياته فإن جمهور الأئمة الحفاظ يحتجون بحديثه أيضا، والمراد أنهم يحتجون بما تبين لهم أنه حفظه من حديثه، ويجتنبون ما علموا أنه غلط فيه.

وأما من كان الغالب على حديثه الخطأ ولم يتهم بالكذب، وكان مرضيا في عدالته فهذا يكتب من حديثه في الفضائل، ومثله يتقوى حديثه بالمتابعات، ويرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

وقد ينتقي بعض الجهابذة الحفاظ مثل البخاري ومسلم والترمذي بعض الأحاديث من مرويات هؤلاء، فيخرجونها في الصحاح، أو يحكمون بصحتها.

وهؤلاء الأئمة وأمثالهم لا يمكن رد قولهم في مثل هذه الأحوال إلا ببرهان معتبر، وقد وردت صيغة (صدوق له أوهام) أو (صدوق يهم) في كلام الأئمة الحفاظ في عدد من التراجم، لكن استعمالهم لمثل هذه الصيغ لم يكن كثيرا، وإنما أكثر من استعمال هاتين الصيغتين الحافظ ابن حجر في كتابه [التقريب.[

وقد تبين لي من خلال دراسة أحوال الرواة الذين وصفهم ابن حجر بذلك أن معظمهم محتج بحديثهم. وقد سمعت فضيلة والدنا وشيخنا سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز

– حفظه الله – ونفعنا بعلمه – وقد سئل عمن قال عنه ابن حجر: صدوق له أوهام أو صدوق يهم – فذكر ما حاصله أن حديث هؤلاء محتج به.

أقول: لذلك فالظاهر لدي أن القيد في قوله: (صدوق له أوهام) أو (صدوق يهم) قيد يستعمله ابن حجر في مواضع

كثيرة لبيان الواقع، وهو أنه ما من راو موثق إلا وله بعض الأوهام.

وقد يستفاد من وصف الراوي الصدوق بأنه "يهم" أن له أوهاما متعددة، كما تشعر بذلك صيغة الفعل المضارع "يهم"، لكن هذه الأوهام ليست غالبة على حديثه، وإلا لانحط الراوي إلى رتبة دون هذه، مثل ضعيف أو سيئ الحفظ.

حماد بن سلمة: بين البخاري و ابن حبان

صحيح البخاري (8/ 93)

عن ابن شهاب، قال: أخبرني أنس بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لو أن لابن آدم واديا من ذهب أحب أن يكون له واديان، ولن يملأ فاه إلا التراب، ويتوب الله على من تاب»

وقال لنا أبو الوليد: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن أبي، قال: " كنا نرى هذا من القرآن، حتى نزلت: {ألهاكم التكاثر}

– سير أعلام النبلاء ط الحديث (7/ 107)

قلت: كان بحرا من بحور العلم، وله أوهام في سعة ما روى، وهو صدوق حجة -إن شاء الله- وليس هو في الإتقان كحماد بن زيد، **وتحايد البخاري إخراج حديثه، إلا حديثا خرجه في الرقاق،** فقال: قال لي أبو الوليد: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن أبي. **ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن ومسلم روى له في الأصول**، عن ثابت، وحميد، لكونه خبيرا بهما.

من تكلم فيه وهو موثق ت أمرير (ص: 70)

إمام صدوق له أوهام وحماد ابن زيد أثبت منه قال ابن معين إذا رأيت من يقع في حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام وقال الحاكم قد قيل في سوء حفظه وجمعه بين جماعة في إسناد واحد بلفظ واحد **ولم يخرج له مسلم في الأصول إلا عن ثابت البناني وله في صحيحه أحاديث في الشواهد عن غير ثابت**

صحيح ابن حبان – محققا (1/ 152)

وربما أروي في هذا الكتاب واحتج بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمتنا مثل سماك بن حرب وداود بن أبي هند ومحمد بن إسحاق بن يسار وحماد بن سلمة وأبي بكر بن عياش وأضرابهم

ممن تنكب عن رواياتهم بعض أئمتنا واحتج بهم البعض فمن صح عندي منهم بالبراهين الواضحة وصحة الاعتبار على سبيل الدين أنه ثقة احتججت به ولم أعرج على قول من قدح فيه ومن صح عندي بالدلائل النيرة والاعتبار الواضح على سبيل الدين أنه غير عدل لم أحتج به وإن وثقة بعض أئمتنا.

وإني سأمثل واحدا منهم وأتكلم عليه ليستدرك به المرء من هو مثله كأنا جئنا إلى حماد بن سلمة فمثلناه وقلنا لمن ذب عمن ترك حديثه لم استحق حماد بن سلمة ترك حديثه وكان رحمة الله ممن رحل وكتب وجمع وصنف وحفظ وذاكر ولزم الدين والورع الخفي والعبادة الدائمة والصلابة في السنة والطبق على أهل البدع ولم يشك عوام البصرة أنه كان مستجاب الدعوة ولم يكن في البصرة في زمانه أحد ممن نسب إلى العلم يعد من البدلاء غيره فمن احتمع فيه هذه الخصال لم استحق مجانية روايته فإن قال لمخالفته الأقران فيما روى في الأحايين يقال له وهل في الدنيا محدث ثقة لم يخالف الأقران في بعض ما روى فإن استحق إنسان مجانبة جميع ما روى بمخالفته الأقران في بعض ما يروي لاستحق كل محدث من الأئمة المرضيين أن يترك حديثه لمخالفتهم أقرانهم في بعض ما رووا.

فإن قال كان حماد يخطىء يقال له وفي الدنيا أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرى عن الخطأ ولو جاز ترك حديث من أخطأ لجاز ترك حديث الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين لأنهم لم يكونوا بمعصومين.

فإن قال حماد قد كثر خطؤه له إن الكثرة اسم يشتمل على معان شتى ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابه فإذا فحش ذلك منه وغلب على صوابه استحق مجانبة روايته وأما من كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرواية فيما لم يخطىء فيه واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط مثل شريك وهشيم وأبي بكر بن عياش وأضرابهم كانوا يخطئون فيكثرون فروى عنهم واحتج بهم في كتابه وحماد واحد من هؤلاء.

فإن قال كان حماد يدلس يقال له فإن قتادة وأبا إسحاق السبيعي وعبد الملك بن عمير وابن جريج والأعمش والثوري وهشيما كانوا يدلسون واحتججت بروايتهم فإن أوجب تدليس حماد في روايته ترك حديثه أوجب تدليس هؤلاء الأئمة ترك حديثهم.

فإن قال يروي عن جماعة حديثا واحدا بلفظ واحد من غير أن يميز بين ألفاظهم يقال له كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون يؤدون الأخبار على المعاني بألفاظ متباينة وكذلك كان حماد يفعل كان يسمع الحديث عن أيوب وهشام وابن عون ويونس وخالد وقتادة عن بن سيرين فيتحرى المعنى ويجمع في اللفظ فإن أوجب ذلك منه ترك حديثه أوجب ذلك ترك حديث سعيد بن المسيب والحسن وعطاء وأمثالهم من التابعين لأنهم كانوا يفعلون ذلك بل الإنصاف في النقلة الأخبار استعمال الاعتبار فيما رووا.

وإني أمثل للاعتبار مثالا يستدرك به ما وراءه وكأنا جئنا إلى حماد بن سلمة فرأيناه روى خبرا عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب فالذي يلزمنا فيه التوقف عن جرحه والاعتبار بما روى غيره من أقرانه فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر هل رواه أصحاب حماد عنه أو رجل واحد منهم وحده فإن وجد أصحابه قد رووه علم أن هذا قد حدث به حماد وإن وجد ذلك من رواية ضعيف عنه ألزق ذلك بذلك الراوي دونه فمتى صح أنه روى عن أيوب ما لم يتابع عليه يجب أن يتوقف فيه ولا يلزق به الوهن بل ينظر هل روى أحد هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب فإن وجد ذلك علم أن الخبر له أصل يرجع إليه وإن لم يوجد ما وصفنا نظر حينئذ هل روى أحد هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات فإن وجد ذلك علم أن الخبر له أصل وإن يوجد ما قلنا نظر هل روى أحد هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة فإن وجد ذلك صح أن الخبر له أصل ومتى عدم ذلك والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة علم أن الخبر موضوع لا شك فيه وأن ناقله الذي تفرد به هو الذي وضعه.

الثقات لابن حبان (6/ 216)

ولم ينصف من جانب حديثه واحتج بأبي بكر بن عياش في كتابه وبابن أخي الزهري وبعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار فإن كان تركه إياه لما كان يخطىء فغيره من أقرانه مثل الثوري وشعبة ودونهما وكانوا يخطؤن فإن زعم أن خطأه قد كثر من تغير حفظه فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجودا وأنى يبلغ أبو بكر حماد بن سلمة ولم يكن من أقران حماد مثله بالبصرة في الفضل والدين والعلم والنسك والجمع والكتبة والصلابة في السنة والقمع لأهل البدعة ولم يكن يثلبه في أيامه إلا قدري أو مبتدع جهمي لما كان يظهر من السنن الصحيحة

فإنه يخطىء في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء اثبت عندهم، كحماد بن زيد، وعبد الوارث، ويزيد بن زريع. انتهى.

ومع هذا فقد خرج مسلم في صحيحه لحماد بن سلمة عن أيوب وقتادة وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد الأنصاري، ولم يخرج حديثه عن عمرو بن دينار، ولكن إنما خرج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيره من الثقات، ووافقوه عليه، **لم يخرج له عن أحد منهم شيئاً تفرد به عنه، والله أعلم.**

الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (1/ 417)

"..ذاكرت يوما بعض الحفاظ , فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح , وهو زاهد ثقة فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس , فيقول: حدثنا قتادة , وثابت , وعبد العزيز بن صهيب , وربما يخالف في بعض ذلك. فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه , وهو يجمع بين أسانيد؟ فيقول: حدثنا مالك وعمرو بن الحارث , والليث بن سعد , والأوزاعي بأحاديث , ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال ابن وهب أتقن لما يرويه , وأحفظ له.."